LUK 1999.02

بسم الله الرحمن الرحيم

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

January 2000, Issue No. 204
العدد ٢٠٤، يناير ٢٠٠٠م، رمضان/شوال ١٤٢٠هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

قرن جديد نأمل ان يكون خيرا من سابقه

برغم الالام والجروح نستقبل عاما جديدا، وقرنا اضافيا والفية ثالثة، بامال وتطلعات عريضة، وهل غير الامل من سبيل؟ فالامل يفرضه على النفس الايمان بالله سبحانه وتعالى، اذ لا مجال للايمان الا بالأمل، فما عند الله خير وأبقى، وانه وعد عباده بالنصر والاستخلاف في الارض، وأكد قرآنه الكريم بان نهاية الظالمين محتومة. وبهذه النفس الآملة يتطلع شعبنا في البحرين الى عهد جديد فرضته دماء الشهداء وآهات الثاكلات وأنات المعذبين في سجون الظلم. ويعرف ان قدره هذا ليس ازليا، بل هو جزء من الابتلاء والتمحيص لكي يتضح الحق من الباطل فيبقى ما ينفع الناس ويذهب الزبد جفاء. هذا الامل يؤكد في النفس حتمية زوال الظلم والظالمين، سواء باستقراء آيات القرآن الكريم ام بقراءة تاريخ الامم والشعوب، فالحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم. واذا كان لدى حاكم البلاد من حكمة فليتعظ بمن قبله. فلقد رحل والده عن الدنيا ولم يحمل معه شيئا من حطامها، وسوف يسال عن كل الدماء التي سفكت في عهده والارواح التي أزهقت والحريات التي صودرت والحرمات التي انتهكت. كان أملنا ان نستقبل العام الجديد بعهد جديد تتجسد فيه معاني الخير والعدل والاصلاح. وكان بودنا ان يتوقف الظلم فور استلام الشيخ حمد مقاليد السلطة، وتتوقف الاعتقالات التعسفية والعقاب الجماعي وتتوقف الاعتداءات على الحريات الدينية. ولقد وددنا ان يودع الامير العهد السابق والقرن المنصرم بقرارات تاريخية في مقدمتها اخلاء السجون وغرف التعذيب من ساكنيها، ويعلن للعالم بلغة واضحة وصريحة بان كل مواطن بحريني رفض عمه السماح له بالعودة الى البلاد له الحق غير المشروط بالعودة الى بلاده بدون قيد او شرط، وان يلجم وزير الاعلام الذي استبقه الى تهديد الاحرار بالسجن والاعتقال فيما لو وطات ارجلهم ارض الوطن.

كانت تلك هي الآمال التي تجسدت في النفوس والعقول، ولكن الواقع لم يجسدها على الارض. فما هي الا ساعات قليلة بعد ان انهى الامير خطابه السنوي في ١٦ ديسمبر حتى انقض القتلة والسفاحون ليختطفوا السيدة حليمة سديف من بين اهلها، ويذيقوها أمر العذاب. والاخطر من ذلك ان اعتقالها كان بتهمة التعبير عن الرأي بمطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني باسلوبها السلمي المتاح امامها، في الوقت الذي تطرق فيه خطاب الامير الى هذا الحق وطالب الكتاب والصحافيين بالتعبير الحر عن الرأي. واعتبر المراقبون ان اعتقال حليمة تحذير لكل من يريد التعبير عن رايه بحرية، امتثالا لخطاب الامير، بان السجن والتعذيب سوف يكونان جزاءه. أهذه هي الروح التي تستقبل بها حكومة البحرين العام الجديد؟ وثمة مشكلة اخرى تتجسد في مصداقية ما ينطوي عليه الخطاب الاميري ومدى كونه ملزما لدوائر الدولة. فمع ان الامير حدد في خطابه بانه امر باطلاق ١٩٥ سجينا فان المعلومات المتوفرة تؤكد ان العدد الكلي للذين أطلق سراحهم لم يتجاوز ال ٤٥ شخصا اي اقل من ربع العدد الكلي. فماذا يعني كل ذلك؟

لا يمكن ان يعيش شعب البحرين فاقدا للامل، خصوصا بعد ان قدم اغلى ما يملك في سبيل حريته. وهو أمل له ما يبرره عقائديا وانسانيا وعقليا. وسوف يبقى بهذا الامل حتى يحكم الله له بتحقيق النصر على اعداء الانسانية والشعب والدستور. واذا كان هناك ما يبدو انه تنازل من قبل الحكومة فانما حدث برغم انف القوى المعارضة للاصلاح داخل العائلة الحاكمة، وتحت اصرار الشعب ومواقفه الشجاعة. وهذه الشجاعة تمثلت بالاحتجاجات المتواصلة في الداخل والخارج والقطيعة مع رموز التعذيب والاصرار على مواصلة الطريق بدون تعب او كلل. وهذا القرار ما يزال ساري المفعول، خصوصا ان القوى المعارضة للاصلاح داخل النظام الحاكم اصبحت تسخر امكانات الدولة كلها لمواجهة القوى المطالبة بالتغيير داخل البلاد وخارجها. فالموازنات التي تدفع لبعض الجهات الخارجية من شركات وسياسيين ومنظمات واشخاص للوقوف بوجه المعارضة اصبحت تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، ولا يستطيع اي من الوزراء الاعتراض عليها.

بعد الخطاب الاول للامير منذ استلامه الحكم تباينت المواقف والآراء حول ما اذا كانت هناك جدية في القيام بأية اصلاحات سياسية بعد ربع قرن من القمع. فالخطاب لم يتطرق للمطالب الاساسية التي ينادي بها شعب البحرين، ولم يحتو على عفو عام عن المعتقلين السياسيين او المبعدين، كما لم يتطرق لقوانين الطوارئ. وكل ما احتواه هو الحديث عن مجلس بلدي منتخب مع ترك التفصيلات للجنة تم تشكيلها لاحقا، واعلان اطلاق سراح بعض السجناء السياسيين الذين انهوا فترات حكمهم او الموقوفين بدون تهمة او محاكمة. ومنذ استلامه الحكم قام الامير بخطوات صغيرة من هذا النوع لكنه رفض حتى الآن التطرق للقضايا الكبيرة التي يطالب شعب البحرين بحلها. وقد رحبت المعارضة بانتخابات المجالس البلدية ولكنها اكدت استمرار النضال لتحقيق المطالب الاساسية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وشعر الكثيرون بخيبة الامل من الوضع في العهد الجديد، فقد كانت امام الشيخ حمد فرص كثيرة للاصلاح، ولكنه قرر عدم القيام بشيء من ذلك، وكان آخر تلك الفرص دخول العالم القرن الجديد. وكان الامير قد اكد حقيقة مهمة وهي ان المجالس البلدية المنتخبة كانت موجودة في البحرين منذ مطلع القرن الماضي، وتساءل البعض: ما الجديد اذن؟

وفي ضوء ذلك استمرت الاعتقالات بدون توقف خلال الشهر الماضي. وعشية دخول الالفية الثالثة كان عدد من ابناء البحرين قد اعتقل بسبب مشاركته في الحركة الدستورية. ولاحظ المراقبون انه بعد بضع ساعات فقط على خطاب الامير في ١٦ ديسمبر، اعتقلت السيدة حليمة سديف من منطقة الخارجية بسترة، ولم يفرج عنها حتى الآن. وكانت مواطنات اخريات قد تعرضن للاعتقال والتعذيب والتهديد بالاغتصاب خلال الشهر الامر الذي يعتبر تطورا خطيرا في بلد محافظ مثل البحرين. ولاحظ المراقبون كذلك انه في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن منح المرأة بعض حقوقها يستمر اعتقال بنات البحرين بدون اي مبرر قانوني.

وكانت الحكومة قد أعلنت عن تعيين كل من هيا آل خليفة وهند آل خليفة في مناصب سياسية وادارية عالية. بينما استمر اعتقال النساء اللاتي يشتبه جهاز التعذيب في قيامهن بأنشطة دستورية. وعينت الاولى سفيرة لدى فرنسا والثانية وكيلة

ولاحظت المعارضة تجاهلا كاملا من قبل الامير للرسالة التي كانت قد بعثت بها اليه خلال زيارته الى بريطانيا في شهر نوفمبر الماضي. ولم تستلم حتى افادة باستلامها مع العلم ان هناك تأكيدات من ادارة البريد البريطانية بان سفارة البحرين في لندن استلمت الرسالة في وقتها المحدد. وكان مسؤولون بريطانيون كبار عبروا عن اعجابهم بالرسالة التي وصفوها بالايجابية، واستغربوا لعدم تجاوب الامير مع مبادرات المعارضة.

وبمناسبة ذكرى عيد الشهداء نظمت بمجلس اللوردات البريطانية ندوة مهمة شارك فيها عدد من المهتمين بالشأن البحريني. كما قام ابناء البحرين المبعدون بالاحتجاج امام فندق الدروشستر في لندن وذلك بمناسبة عقد حفل استقبال من قبل السفارة البحرينية في لندن. وحصلت المعارضة على تعاطف واسع من الحاضرين الذي ذهبوا الى منازلهم محملين بأدبيات المعارضة وبينها صور للتعذيب الوحشي بحق ابناء البحرين. كما ناقشت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية الاوضاع في البحرين وشاهد اعضاؤها في احد اجتماعاته اللجنة الفيلم الخاص الذي اعدته القناة الرابعة في شهر نوفمبر الماضي حول ايان هندرسون. وكان التعاطف مع ابناء البحرين كبيرا.

وفي المغرب وقع عدد من ممثلي جمعيات ومنظمات حقوق الانسان العربية عريضا مهمة الى امير البحرين طالبوه فيه باحترام ارادة الشعب واعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني ولم يكن هناك من يتعاطف مع آل خليفة على الاطلاق. وكانت منظمة مراقبة حقوق الانسان «هيومن رايتس ووج» الامريكية قد أصدرت تقريرها السنوي وذكرت الوضع في البحرين بشيء من التفصيل. واعتبر التقرير ادانة دولية صريحة لنظام القهر والاستعباد في البحرين.

استمرت الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات القمع وتغييب الحريات العامة والدستور. وقد شوهدت خلال الشهر الماضي حرائق كثيرة في اطارات السيارات، وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز خصوصا مع اقتراب رأس السنة الميلادية. وقام المواطنون بعدد من الفعاليات من بينها استعمال بالونات كبيرة وكتابة الشعارات الوطنية عليها. ومع ذلك

يوميات البحرين في ديسمبر ١٩٩٩

٢٩ نوفمبر

تواصلت الاعتقالات التعسفية بحق ابناء البحرين، وعرف من بين المعتقلين مؤخرا الشاب علي احمد أمان، ١٩، وهو من منطقة كرانة. ولم يعرف شيء عن مصيره، وهناك خشية كبيرة عليه من التعذيب الوحشي الذي يمارسه جهاز التعذيب بحق المعتقلين. وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت بيانين حول الاعتقالات الاخيرة التي شملت اطفالا، وطلبت المنظمة التعبير عن الاحتجاج لحكومة البحرين والمطالبة بالافراج الفوري عن هؤلاء السجناء وبقية المعتقلين السياسيين.

وتواصل مع حملة الاعتقالات المتواصلة تكثف وجود قوات الامن والشرطة حول اماكن العبادة، تحديا لمشاعر ابناء البحرين ومعتقداتهم. وشعر المصلون بارهاب السلطة عندما رأوا الوجود الكثيف لعناصر جهازالتعذيب متواجدين عند جامع رأس الرمان يوم الجمعة الماضية.

وتواصلت الاعتداءات على معتقدات المواطنين خصوصا الشيعة منهم، وذلك بفرض قيود جديدة على ممارساتهم وشعائرهم الدينية. وقد استدعى جهاز التعذيب المواطن الحاج عبد الكريم محمد رئيس مجلس ادارة مأتم بن خميس بمنطقة السنابس وطلب منه عدم استعمال مكبرات الصوت الخارجية للمأتم لقراءة القرآن خلال شهر رمضان المبارك، والحصول على اجازة من جهاز التعذيب قبل المسيرة الدينية التي تخرج بمناسبة استشهاد الامام علي بن أبي طالب، وعدم استعمال مكبرات الصوت فيها، وإخبار جهاز التعذيب بموعد قراءة القرآن خلال شهر رمضان، وهي شروط مناقضة للمادتين ٢٢ و ٢٣ من الدستور اللتين تلزمان الحكومة بالسماح بالشعائر الدينية وفق العادات المرعية في البلاد.

وعلى صعيد آخر تتصاعد مشاعر الغضب بشكل متواصل بسبب طرد اكثر من ٢٤٠ موظفا من اعمالهم بشركة بالاكسكو. فبينما تصر الحكومة على ان عدد المفصولين من وظائفهم هو ٩٣، تؤكد الارقام الحقيقية بان العدد الحقيقي اكثر من ٢٤٠ موظفا، وذكرت مصادر اخرى ان العدد ربما وصل ٤٦٨، حسب ما ذكره السيد محمود علي حاتم، عضو جمعية الاجتماعيين البحرينية في مقالته بصحيفة «اخبار الخليج». وهناك مشكلة عمال طيران الخليج الذين تلاعبت الشركة بهم وفصلتهم عن وظائفهم وفرضت عليهم الذهاب الى ابوظبي والالتحاق بشركة «جامكو» لتدريبهم. وبعد ان ذهب من سمحت الحكومة لهم الى ابوظبي اكتشفوا ان طيران الخليج تصرفت لغير مصلحتهم والغت سنوات خدمتهم معها، ورجعوا الى البحرين محتجين. هذه التصرفات الحكومية اصبحت توفر وقودا جديدا لمشاعر الغضب لدى المواطنين. وقد اتصل هؤلاء بصحيفة «اخبار الخليج» لنشر قضيتهم فرفضت ذلك.

وفي لندن نشرت صحيفة «برايفيت آي» الساخرة في عددها الاخير تعليقا على زيارة الامير الى لندن. ومما جاء في ذلك: «استقبلت الزيارة الرسمية لامير البحرين بالحفاوة نفسها التي استقبل بها رئيس الصين، وهي ديكتاتورية اخرى. ولا عجب في ذلك: فقد الغيت الديمقراطية في البحرين في انقلاب عام ١٩٧٥، وحكم الامير وعائلته منذ الوقت بالارهاب والتعذيب». وذكرت الصحيفة دور العضو البرلماني، كين بيرتشيس، الذي ذهب على رأس وفد الى البحرين الشهر الماضي في زيارة مدفوعة الثمن. وقالت الصحيفة:«لقد قبل بيرتشيس الدعوة لكتابة مقالة في اخبار الخليج، وهي جريدة تدعم الديكتاتورية في البحرين (واذا لم تفعل فسوف تغلق)، ولم يذكر اي شيء عن مئات المعتقلين». واضافت: «انتهت مقالته بالاشارة الى المفارقة بين الصورة التي شاهدها الوفد والصورة التي ترسمها قلة في بريطانيا». وقالت الصحيفة ان اللورد ايفبوري حظي بنصيب الاسد من الانتقادات التي وجهها بيرتشيس.

٣٠ نوفمبر

شعرت المعارضة بخيبة امل كبيرة بعد ان تجاهل الامير وحاشيته طلبها بمقابلة ممثلين عنها خلال زيارته الرسمية الى لندن. وكانت المعارضة قد بعثت بالرسالة المسجلة التالية الى الامير، وتاكدت من استلامها من قبل سفير البحرين في لندن:

« بسم الله الرحمن الرحيم
حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله
أمير دولة البحرين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فانطلاقا من الشعور بحب وطننا والرغبة في تكريس أمنه واستقراره، نتقدم الى سموكم معبرين عن تقديرنا للخطوات الايجابية التي قمتم بها منذ استلامكم مقاليد الامور، ودعمنا لكل ما يؤدي الى حفظ امن الوطن والمواطنين. ان إصدار اوامركم بإطلاق سراح بعض المعتقلين والسماح بعودة بعض المبعدين تعبير عن رغبتكم في إصلاح الوضع السياسي المتداعي منذ قرابة ربع القرن، وهو أمر نشد على أيديكم لتحقيقه، وندعو الله ان يوفقكم لتحقيق ما هو مأمول من سموكم من إصلاح شامل للأوضاع في بلدنا. هذا مع تحفظنا على محاولات إذلال المفرج عنهم من المعتقلين او المسموح لهم بالعودة من الخارج.

وكما تعلمون، سموكم، فقد عبرت المعارضة عن حسن نواياها منذ اليوم الاول الذي استلمتم فيه مقاليد الامور، على أمل ان يؤدي ذلك الى مناخ يساعدكم على اتخاذ قرار تاريخي باعادة العمل بالمواد المعلقة من دستور البلاد المعطل منذ قرابة ربع قرن تقريبا، وإعداد البلاد لانتخاب المجلس الوطني، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. وتوسمنا، ولا زلنا نتوسم في سموكم الخير نظرا لثقافتكم ووعيكم ومعرفتكم بان دستور البلاد والقوانين الدولية تحرم الاعتقال التعسفي والتعذيب والإبعاد القسري وكل الممارسات الحاطة بالكرامة الانسانية. وتمنينا ان يبدأ عهدكم بقرارات تاريخية تحقق مطالب المواطنين المشروعة وتمنع التوتر والفتن، وتعيد اللحمة الى العائلة البحرينية الواحدة.

ومع إدراكنا للصعوبات التي تواجه سموكم على طريق الاصلاح، فاننا نعتقد ان أمن الوطن وأمن المواطن متلازمان ولا يمكن تحقق احدهما الا بالآخر، وان دستور البلاد الذي هو مصدر شرعية الحكم، كفيل بتحقيق ذلك. اما قوانين الطوارئ، مثل قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وقوانين العقوبات التي صدرت بعد حل المجلس الوطني، فقد أثبتت التجربة انها لا يمكن ان تحقق الامن والاستقرار، ولا تحقق الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين.

من هنا نتقدم لسموكم لنضعكم امام المسؤولية التاريخية المنوطة بكم، وهي قيادة البلاد الى ساحل الامن والسلام، وتوفير مناخ الحرية والامن لشعب البحرين في إطار دولة القانون المؤسس على دستور البلاد. ونأمل في الوقت نفسه ان يتوفر لسموكم شيء من الوقت وانتم تزورون المملكة المتحدة للمرة الاولى منذ استلامكم مقاليد الامور، لمقابلتنا في الوقت والمكان المناسبين لسموكم. فشعورنا بحب البحرين والانتماء اليها يدفعنا للتعاون مع سموكم من اجل البحث عن مخرج من الازمة السياسية التي تعصف بالعلاقة

ومن جهة اخرى ما يزال افراد مجموعة «الديه» الذين كان مقررا الافراج عنهم الاسبوع الماضي معتقلين ظلما وجورا. وكانت محكمة امن الدولة قد حكمت الاسبوع الماضي على سبعة مواطنين بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاثة وستة شهور بتهمة المطالبة باعادة العمل بالدستور، وحيث انهم قضوا اكثر من عام في الاعتقال فقد كان متوقعا الافراج عنهم على الفور وتعويضهم عن الفترة التي قضوها في السجن. ولكن حتى الآن ما يزال هؤلاء يرزحون في زنزانات التعذيب. ويخشى المراقبون ان يستمروا في السجن حتى يصدر «عفو اميري» عنهم في ١٦ ديسمبر المقبل. وعلم كذلك ان المواطن عبد الغني المسباح، من منطقة القدم، ما يزال هو الآخر معتقلا برغم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقه ظلما وعدوانا. وكان هذا المواطن قد اعتقل في ١٩٩٤ بتهمة تشجيع المواطنين على توقيع العريضة الشعبية، وصدر بحقه حكم بالسجن خمسة أعوام. وينتظر هذا المواطن «عفو اميري» آخر لكي يخرج من السجن بعد انهائه فترة الحكم.

١ ديسمبر

انطلقت صرخات الاستغاثة من مدينة حمد بعد ان تصاعد عدد المعتقلين من ابنائها بشكل مطرد في الايام الماضية حتى بلغ اكثر من اربعين شخصا. واستمر الغضب الشعبي يغلي في النفوس خصوصا بعد ان استدعي الملا عبد الجليل الذي كان يؤم الصلاة بجامع تلك المنطقة من قبل عادل فليفل الذي اهانه وشتم معتقداته. وخلال جلسة التعذيب وجه فليفل الى الشيخ تهديدا بالاعتقال والتعذيب أن استمر في المطالبة باعادة فتح المسجد المغلق منذ شهر اكتوبر الماضي. وردا على ذلك قام مواطنو مدينة حمد بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران بشكل مكثف. وما يزال مسجد آخر هو جامع الصادق بمنطقة القفول مغلقا منذ شهر اكتوبر.

وفي تطور آخر بدأ ضحايا التعذيب بسجن جو في ٢٨ نوفمبر احتجاجا مفتوحا ضد استمرار المعاملة السيئة التي يواجهونها في غرف التعذيب. وجاء هذا الاحتجاج بسبب اصرار وزارة الداخلية على تعرية المعتقلين قبل كل زيارة عائلية، وهو اجراء امر به الضابط البريطاني توماس برايان الذي يدير جهاز التعذيب تحت اشراف ايان هندرسون. وعرف من بين الذين يقومون بالاحتجاج كل من: الشيخ علي عاشور، الشيخ محمد الرياش، السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي والاستاذ عمران حسين عمران.

وفي تطور خطير آخر علم ان العهد الجديد بدأ «تطويرا» جديدا في البلاد وذلك بمحاولة فرض أفراد آل خليفة على الدوائر الحكومية وزيادة مخصصاتهم غير المرتبطة بوظائفهم. وحسب القرار الجديد فقد ارتفع الحد الادنى من مخصصات الافراد من ٣٠٠ الى٩٠٠ دينار (٢٥٠٠ دولار شهريا تقريبا)، وارتفع معدل المخصصات من ٨٠٠ الى ٢٤٠٠ دينار (حوالي ٧٠٠٠ دولار تقريبا). وتقرر ايضا ان يتم تعيين كل فرد من العائلة الخليفية يمتلك مؤهلات اكاديمية في منصب مدير او اي منصب سياسي آخر. وجاء تعيين هيا الخليفة سفيرة لدى فرنسا في اطار هذه السياسة الجديدة. كما تقرر بناء منزل لكل منهم على نفقة الدولة. ومنذ تولي الشيخ حمد مقاليد الحكم اصبح يلتقي بافراد العائلة الحاكمة في اجتماع اسبوعي منتظم يستمع فيه الى شكاواهم. ويُحضر على اي شخص آخر من غير افراد العائلة حضور هذ الاجتماع. وعندما حضر افراد من عائلة الغتم احد الاجتماعات مؤخرا طلب منهم مغادة الاجتماع فورا. وتقرر ايضا منع بيع او شراء قطع الاراضي بمنطقة الرفاع التي تقطنها العائلة الحاكمة الا باجازة خاصة من الديوان الاميري.

وعلى صعيد آخر نشرت مجلة «نيو ستيتسمان» البريطانية في عددها الاخير الصادر في ٢٩ نوفمبر مقالا مهما حول ايان هندرسون بعنوان: «كلاوس باربي البريطاني ما يزال حرا»، في اشارة الى السفاح الفرنسي الذي حكم عليه قبل بضع سنوات بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. والمقصود هنا ايان هندرسون الذي اسهب المقال في وصف جرائمه بحق ابناء البحرين. وقال ان الحكومات البريطانية المتتالية أصرت على التنصل من مسؤولية توظيفه في منصبه، غير ان وثائق الخارجية البريطانية تثبت عكس ذلك. واشار المقال الى الوسام البريطاني الذي منح لهندرسون لمكافأته على دوره في قمع حركة الماو ماو في كينيا وكيف طرد من تلك البلد بعد نجاح الثورة في العام ١٩٦٤. وطالب المقال بشكل قاطع باعتقال ايان هندرسون ومحاكمته على الجرائم التي ارتكبت من قبل جهاز التعذيب الذي أسسه وأداره على مدى اكثر من ثلاثين عاما. وقال انه حتى لو لم يكن هندرسون قد قام شخصيا بتعذيب المواطنين البحرينيين فقد تم تعذيب السجناء حتى الموت بمرآه ومسمعه، ولم يحرك ساكنا ولم يسمح بتشكيل لجنة واحدة لتقصي الحقائق في حالات التعذيب. وقال انه في الوقت الذي أصبح السفاح الفرنسي، كلاوس باربي، وراء القضبان، ما يزال هندرسون حرا طليقا.

٣ ديسمبر

شوهدت في اليومين الماضيين بعض الحرائق الاحتجاجية الصغيرة في بعض المناطق تعبيرا عن السخط الشعبي ازاء استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون. ففي مساء امس الاول هرعت قوات الشغب والامن وسيارات الاطفاء باتجاه منطقة الديه للسيطرة على حريق بالقرب من اشارات المرور بتلك المنطقة. وكان الدخان المنبعث من ذلك الحريق كثيفا الامر الذي أدى الى إرباك حركة المرور بعض الوقت. وذكرت التقارير ان الشعارات الوطنية تكثفت مؤخرا، في ما يبدو انه استعداد لإحياء ذكرى عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل.

وفي الوقت نفسه استمر قلق المنظمات الدولية ازاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان في البحرين. فقد بعثت الفيدرالية الدولية التي تتخذ من باريس مقرا لها رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخاجية جاء فيها ما يلي: «في ٢٤ نوفمبر أنهى امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة زيارة الى المملكة المتحدة. ولقد تابعت الفيدرالية الدولية اوضاع حقوق الانسان في البحرين، وخصوصا منذ صعود الشيخ حمد الى الحكم في مارس ١٩٩٩، ولم تلاحظ اي تحسن: فقد استمرت الاعتقالات التعسفية والتعذيب المتواصل والابعاد القسري، واستمرت الانتهاكات الاخرى بمعدلات عالية. ونعبر كذلك عن انشغالنا بخصوص استمرار محكمة امن الدولة التي هي أبعد ما تكون عن احترام ضمانات المحكمة العادلة بحيث اصبحت، وفق قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤، اداة للقمع. وبالاضافة الى ذلك، فنحن قلقون ازاء موعد زيارة مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة الى البحرين. فبينما رحبت الفيدرالية الدولية في اغسطس ١٩٩٨ بالقرار البحريني بالتعاون مع الامم المتحدة وتحديد اكتوبر ١٩٩٩ موعدا لتلك الزيارة، فاننا الآن نشك كثيرا في مدى صدقها في التعاون بعد ان أجلت الزيارة عاما واحدا تحت اصرار البحرين. ونظرا للتعاون الوثيق بين المملكة المتحدة وحكومة البحرين فقد رحبنا بالالتزام البريطاني باثارة عدد من قضايا حقوق الانسان مع الامير خلال لقاءاته مع السلطات البريطانية. وسوف تقدر الفيدرالية الدولية لكم اية معلومات بخصوص النقاشات والالتزامات حول هذه المواضيع». ووقع الرسالة السيد باتريك باودين، رئيس المنظمة.

وكان السيد بيتر هين، قد كتب رسالة الى احد المهتمين بقضايا البحرين حول زيارة الامير جاء فيها ما يلي: «أشكرك على تزويدي بنسخة من رسالة المعارضة البحرينية الى امير البحرين... واعتقد ان

يوميات البحرين في ديسمبر ١٩٩٩

البحرين كان مفيداً... وربما تود ان تعلم بانه خلال زيارة الامير الاخيرة فقد ناقش وزير الخارجية قضايا حقوق الانسان مع الامير انسجاما مع سياستنا للتحاور البناء حول هذه القضايا. وقد رحب بالخطوات الايجابية التي اتخذها الشيخ حمد حول الوحدة الوطنية وتطوير اوضاع حقوق الانسان في البحرين وقدم مساعدتنا ونصيحتنا».

٦ ديسمبر

في عدوان وحشي على احد المنازل بمدينة حمد الاسبوع الماضي اعتقل احد المواطنين بأسلوب تعسفي. وكانت قوات الامن قد اعتدت على المنزل المذكور عند منتصف الليل تقريبا واعتقلت الشاب حسين كريم، وروعت زوجته وعائلته، وعاثت بمحتويات منزله. وبعد يومين من التعذيب أطلق سراحه.

وعلم ان الشباب الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة كرانة ما يزالون تحت التعذيب الوحشي الذي يمارسه بحقهم فاروق المعاودة الذي هدد بابقائهم مسجونين طوال شهر رمضان عقابا لهم لمطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد، وطلب من اهاليهم تزويده بملابس. ويمارس المعاودة حق القضاء بسجن هؤلاء طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت الذي يعتبر من بين ابشع صور احكام الطوارئ.

ومن جهة اخرى استمر المواطنون في كتابة الشعارات الدستورية استعدادا لاحياء ذكرى عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل. ومن بين هذه الشعارات: «مطالب دستورية ودستور ومبعدون وحرية»، «لن ننسى الشيخ الجمري»، «نطالب الامير بالاصلاح السياسي».

ومن جهة اخرى اطلع المواطنون على محنة بعض المواطنين الذين اطلق سراحهم مؤخرا بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والتعذيب. ومن هؤلاء كل من: محمود حسن العجيمي، ١٩، وعبد علي علي عمار، ٢٥، وكلاهما من منطقة كرانة. وقد أمضيا سنتين متواصلتين تحت التعذيب الوحشي في غرف التعذيب بالحوض الجاف بدون تهمة او محاكمة.

وعلى صعيد آخر استسخف المراقبون تصريحات وزير الاعلام التي أطلقها يوم امس الاول بصورة استفزازية ضد ابناء البحرين. وقال ان حكومته لن تسمح للمعارضين السياسيين بالعودة الى البلاد، معتبرا ان كل من يطالب باعادة العمل بدستور وانتخاب المجلس الوطني لا يستحق ان يعيش في البحرين. ونفى ان تكون هناك احكام طوارئ في البلاد، الامر الذي فهم منه اعتبار قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اجراءات مقبولة، وان الاستمرار في غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الانسان هو السبيل لاحلال الامن والاستقرار في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان المعارضة لم ولن تطلب منه ولا من حكومته عفوا او مكرمة، فأفرادها رجال يحملون هموم شعب مظلوم يتحكم فيه نظام استبدادي عليه ان يتغير او يزول من الوجود. وسواء شاء وزير الاعلام ام لم يشأ فان التغيير مقبل انشاء الله، لانه لا بقاء في المستقبل الا لدولة القانون التي تحترم الحريات العامة وتسمح بالمشاركة الشعبية الكاملة. وقال احد المعلقين بعد اطلاعه على تلك التصريحات: «على الوزير ان يعترف بان حكومته ارغمت على مجاراة المعارضة في لغتها فتحدثت عن حقوق الانسان ودعوة المنظمات الحقوقية الدولية والعهود الدولية حول التعذيب وغيرها، وهذه التطورات انتزعت انتزاعا من حكومته».

وفي هذا الاطار، علم ان الحكومة بدأت تغازل بعض وسائل الاعلام الحرة في محاولة يائسة منها لوقف الانتقادات الموجهة اليها. وعلم ان وفدا من اذاعة مونت كارلو وراديو فرنسا الدولي يزور البلاد الآن بدعوة رسمية من الحكومة. وقالت مصادر مطلعة ان الحكومة تسعى للتأثير على هذه الجهات لتغيير توجهاتها ومواقفها. وقال مقربون من هذه الجهات انهم لا يتوقعون نجاح سياسة الحكومة في اقناع تلك الوسائل الاعلامية الحرة بدعم نظام الاستبداد والارهاب البحريني.

وفي لندن قال السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في رد على سؤال من عضوة برلمانية ان الحكومة البريطانية تمنع استعمال الاسلحة التي تصدرها الى البحرين للقمع الداخلي. وكانت الدكتورة جيني تونغ، النائبة البرلمانية عن منطقة ريتشموند بارك، قد طرحت السؤال التالي: «هل يستطيع وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث ان يدلي بتصريح حول استعمال SIELS 6 و 1 ML1 OIEL (وهما مجموعتان من الاسلحة سمحت الحكومة بتصديرها الى البحرين خلال العام الحالي)».

وجاء جواب السيد بيتر هين كما يلي: «ان جميع تراخيص تصدير السلاح الى البحرين للاجهزة من نوع ML1 هي للاستعمالات الخاصة او الرياضية من قبل العائلة الحاكمة او للدفاع الوطني من قبل قوة دفاع البحرين التي لا تستخدم للامن الداخلي. وينظر الى جميع تراخيص التصدير الى البحرين في اطار الشروط الموضوعة، ومن بينها ما اذا كان هناك احتمال حقيقي لاستعمال تلك الاجهزة ضد العدوان الخارجي ام للقمع الداخلي، وفي مثل هذه الحالة سوف يرفض الطلب».

٨ ديسمبر

استعدادا لاحياء ذكرى عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل انتشرت كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق عديدة. ففي منطقة الدمستان شوهدت شعارات كثيرة تطالب باعادة الحياة البرلمانية والدستور وتطالب بعودة المبعدين وتندد بحصار الشيخ الجمري. وشوهدت شعارات مماثلة في مناطق كرانة والدراز وغيرهما. ويتوقع ان يتم احياء ذكرى الشهداء الابرار بالاساليب السلمية المتحضرة وفاء لأبناء البحرين الذين قتلتهم الحكومة.

وعلم من جهة اخرى ان جهاز التعذيب مارس في الايام القليلة الماضية عقابا جماعيا بحق ثلاث عائلات على الاقل. ففي يوم الاحد الماضي (٥ ديسمبر) استدعي من منطقة كرزكان كل من الحاج عيسى محمد والحاج باقر محمد والسيد جمعة السيد ماجد مع عائلاتهم من قبل جهاز التعذيب وذلك بحجة التحقيق معها حول بعض الاعمال الاحتجاجية السلمية التي حدثت في المنطقة قبل بضعة ايام. وخلال التحقيق عوملت العائلات (ومن بينها نساء واطفال) بوحشية متناهية وضرب عدد من الاطفال امام آبائهم وامهاتهم. وسبق ذلك بأسبوع عدوان كاسح من قبل قوات التعذيب على منازل تلك العائلات. واستعملت خلال ذلك العدوان الذي حدث في الساعات الاولى من صباح الثاني من هذا الشهر كلاب شرسة لتفتيش المنازل وترويع ساكنيها. وأصيب الاطفال والنساء بهلع شديد بسبب نباح الكلاب المفترسة التي سلطت عليهم.

وخلال جلسة التعذيب كان نصيب الطفل السيد شبر السيد مكي الذي لا يتجاوز الثانية عشرة من التعذيب الشيء الكثير حيث تعرض للضرب المبرح امام العائلة. وهذا الطفل لا يعيش مع العائلات المذكورة بل يتردد على منزل جده السيد جمعة السيد ماجد. وخلال التحقيق سئلت هذه العائلات ان كان اي من ابنائها قد اعتقل سابقا، ولما عرف الجلادون ان اثنين من ابنائها اعتقلا من قبل، وجه جهاز الأمن لهما استدعاء للحضور الى مركز التعذيب يوم امس (الثلاثاء)، ولم يعرف بعد ماذا كان مصيرهما.

ويعتبر هذا العقاب الجماعي من بين السياسات الجديدة التي يتبعها النظام في «العهد الجديد» وهو يستقبل الألفية الثالثة. وفي مقابل ذلك خصصت ميزانية كبيرة من مدخول البلاد لشراء الضمائر والاقلام من خارج البلاد. وهناك الآن عدد من الصحافيين الذين قاموا بدعوة وزير الاعلام لزيارة ممنوعون من زيارة القرى او التحدث مع المواطنين لكي لا يكتشفوا حقيقة معاناة ابناء البحرين. واضاف ان هناك حالة تململ واضحة بين الصحافيين بسبب المتابعة المتواصلة من قبل جهاز الامن لكل تحركاتهم. واكد ان بعض هؤلاء يسعى لكسر الطوق بأية وسيلة.

وعلى صعيد آخر استمر الحصار المفروض على الشيخ الجمري ولا يبدو من الحكومة اي توجه لرفعه. وفي الوقت الذي يسمح فيه للشيخ باداء الصلاة في المسجد المجاور يمارس الجنود المحيطون بالمنزل كل وسائل القمع لمنع المواطنين من الصلاة وراء الشيخ في ذلك المسجد. وقبل يومين قامت مجموعة من عناصر الامن المحيطة بالمنزل بمطاردة مجموعة من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٧ سنوات – ١٢ سنة بعد ان تسلقوا جدار المسجد لاداء الصلاة مع الشيخ، وهم جميعا من سكان المنازل المجاورة. وبعد القاء القبض عليهم وجه المعتدون لهم تهديدات خطيرة. ومما قالوه للاطفال: «سوف نسحقكم بعجلات السيارة ان قمتم بذلك مرة اخرى».

١٠ ديسمبر

بعث عدد من المنظمات ونشطاء حقوق الانسان العرب يوم امس بمناشدة الى الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وجاء في الرسالة ما يلي: «نحن الموقعون ادناه، والمشاركون في مؤتمر «نشطاء حقوق الانسان العرب على أبواب قرن جديد» بالرباط/المغرب، اذ نشيد بالخطوات التي اتخذتموها مؤخرا في ما يتعلق بحقوق الانسان وخصوصا اطلاق سراح بعض المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لبعض المواطنين المتواجدين في الخارج بالعودة الى وطنهم، نناشدكم – بمناسبة اليوم الوطني لدولة البحرين في ١٦ ديسمبر – إعلان العفو العام، وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وتأمين حق العودة للوطن لجميع المتواجدين في الخارج. كما نناشدكم التعجيل بإطلاق الحريات العامة، وإصلاح القوانين المتعلقة بذلك، والدعوة لانتخابات حرة ونزيهة لاقامة المجلس التشريعي. كما نناشدكم تأمين حرية عمل المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الانسان جنبا الى جنب مع لجنة حقوق الانسان التي أصدرتم قرارا بانشائها مؤخرا. ونتمنى للبحرين ولجميع البلاد العربية ان تنعم بمزيد من الحرية والرفاة مع بداية القرن الجديد». وقد وقع المناشدة ٣٣ شخصا اغلبهم رؤساء وممثلون عن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان ومقره القاهرة واللجنة العربية لحقوق الانسان ومقرها باريس والمنظمة العربية لحقوق الانسان وكذلك العديد من المنظمات ونشطاء حقوق الانسان من المغرب ومصر ولبنان وتونس وفلسطين واليمن والاردن والعراق وليبيا والسودان وسوريا والجزائر. وكان هؤلاء جميعا قد شاركوا في «مؤتمر نشطاء حقوق الانسان العرب على أبواب قرن جديد» الذي انعقد في بداية الشهر الحالي في الرباط بالمغرب.

ومن جهة اخرى صدر التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووج) الامريكية حول أوضاع حقوق الانسان في العالم العربي. وفي ما يخص البحرين جاء في التقرير ما يلي: «في ٦ آذار (مارس) تولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الامارة في البحرين خلفا لوالده الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وشهدت البلاد نتيجة للتغيير في الحكم فترة من الهدو النسبي، ولم تتكرر المصادمات واسعة النطاق في الشوارع التي شهدتها في الفترة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٧ لكن القيود الصارمة المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير ظلت قائمة. واستمر ورود انباء الى منظمة «مراقب حقوق الانسان» عن لجوء قوات الامن للتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي وعن وقوع محاكمات جائرة. واستمرت الحكومة في تطبيق سياسة الامتناع عن الادلاء باي معلومات عن عدد او هوية الاشخاص الذين قبض عليهم. واستمر تعرض الافراد والجمعيات والمنظمات العمالية والمهنية لقيود شديدة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ولم تسمح الحكومة لأي منظمة من منظمات حقوق الانسان بالعمل في البحرين. وراقب افراد اجهزة الامن عن كثب تحركات مندوبة لمنظمة «مراقبة حقوق الانسان، واتصالاتها الهاتفية اثناء زيارة قامت بها للبحرين في نيسان (ابريل)».

وعلى صعيد آخر يساور القلق الكثير من المواطنين بسبب فشل الحكومة في الاستعداد المناسب لاستقبال العام ٢٠٠٠ سواء في المجال السياسي ام التكنولوجي. فبالاضافة لفشلها في اصلاح الاوضاع السياسية واقامة دولة القانون وغياب الدستور، يشعر رجال الاعمال بان الحكومة لم تتعامل مع الجانب التكنولوجي بشكل مناسب. وأكد هذا الفشل الذريع تهديد الحكومة البريطانية يوم امس لشركتي «طيران الخليج» و«ساذرن أفييشن» الزامبية بمنعهما من التحليق في الاجواء البريطانية ليلة رأس السنة خشية تعرضهما لاعطال بسبب مشكلة الصفرين للانتقال الى العام ٢٠٠٠. وقال كيث هيل، الوزير المكلف امن المطارات الخمسة في لندن وضواحيها ان الشركتين لم تقدما ما يثبت مواءمة انظمتهما المعلوماتية لتتقبل التغير الزمني بحلول الاول من يناير ٢٠٠٠. وقال هيل في رسالة خطية الى البرلمان: «بناء عليه أبلغت الشركتان أننا اذا لم نتلق المعلومات اللازمة فسوف يتم تعليق الاذن الممنوح لهما بالتحليق في الاجواء البريطانية في تلك الفترة».

١٣ ديسمبر

استمرت قوات التعذيب في استدعاء المواطنين للتحقيق وممارسة التعذيب بحقهم خلال تلك الاستدعاءات. وعبر ناشطو حقوق الانسان عن قلقهم الشديد ازاء هذه السياسة الجديدة التي تؤكد استمرار سياسة التعذيب بهذا الاسلوب الجديد الذي لا يعتقل فيه الضحية بل «يستدعى» ليوم واحد او بضعة ايام يذوق خلالها اشكال التعذيب عقابا له وتحذيرا من المطالبة بالحقوق المشروعة. ومن ضحايا هذا الاسلوب من المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية الشابان هاني محمد الفردان واخوه جاسم من منطقة كرزكان اللذين استدعيا الاسبوع الماضي وتعضا لتعذيب وحشي. وبعد انتهاء جلسة تعذيب هذين المواطنين طلب المعذبون منهما اخبار ابناء منطقتهما انهم سوف يستدعون قريبا بالطريقة نفسها. وكانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد ذكرت في تقريرها الذي صدر في شهر يونيو الماضي انها زارت خلال العام الماضي ١٩٩٨ اكثر من ١٣٠٠ معتقل سياسي، وهو رقم كبير جدا مقارنة بعدد سكان البحرين. وتمثل نسبة المعتقلين في البحرين الى عدد السكان الكلي واحدة من اكبر النسب في العالم.

وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت الاسبوع الماضي بيانين حول الاعتقالات وسوء المعاملة في البحرين. وتطرق البيان الاول الى الاعتداء الآيم الذي تعرضت له منازل المواطنين بمنطقة كرزكان الاسبوع الماضي من قبل قوات الامن التي يديرها البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وطالب البيان بالكتابة الاحتجاجية الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية، وحثهم على ضمان سلامة الافراد الذين تعرضوا للاعتداء في ذلك العدوان والتحقيق في اجراءات الاستدعاء والتحقيق ومحاسبة الذين يقومون بتلك الممارسات ومحاكمتهم، ووقف تحرشات الشرطة

يوميات البحرين في ديسمبر ١٩٩٩

البيان الثاني فقد تطرق الى التعذيب الذي تعرض له الطفلان السيد شبير السيد مكي ويونس حسن الشيخ من منطقة كرزكان. وطالب البيان بوقف الاعتداءات على المواطنين وبقية المطالب.
وعلى صعيد آخر قامت الحكومة في الايام القليلة الماضية بلعبة رخيصة للتشويش على جريمة اغلاق مسجدي مدينة حمد والصادق بالقفول، وذلك بفتح مسجد مدينة حمد لساعات محدودة فقط تحت اجراءات مشددة، مع الاستمرار في منع ائمة المساجد المعروفين من اي نشاط فيهما. وتتهم حكومة البحرين بانتهاك الحريات الدينية في البلاد على نطاق واسع. وقد استلمت الجهات الدولية المعنية بتلك الانتهاكات سجلا واسعا لتلك الانتهاكات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية ابتداء بالاعتداء على عدد كبير من المساجد والمآتم واعتقال ائمتها ومنع المصلين من ارتيادها وانتهاء باغلاقها. ويتضمن ذلك السجل معلومات دقيقة، الامر الذي جعل حكومة البحرين متهمة بشكل متواصل بانتهاك الحريات الدينية لابناء البحرين، وقد تواجه عقوبات دولية اذا استمرت تلك الانتهاكات. ويعتقد ان الشيخ عبد الجليل والشيخ محمد تركي اللذين كانا يترددان على المسجد يتعرضان في الوقت الحاضر لضغوط كبيرة من جهاز التعذيب عبر دائرة الاوقاف، وقد رفعت قضيتهما الى الجهات الدولية المعنية.
وعى صعيد آخر حظي التقرير السنوي حول البحرين الذي تضمنه تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية باهتمام كبير في اليومين الماضيين، حيث تطرق بشيء من التفصيل الى استمرار الانتهاكات الاساسية لابناء البحرين واستمرار الاعتقالات والتعذيب ومصادرة حرية التجمع والتعبير. وتطرق الى الاعتداء الذي قامت به المخابرات على مركز اللجنة العامة لعمال البحرين قبل بضعة شهور. كما تطرق الى متابعة ممثلة المنظمة التي زارت البحرين في الصيف الماضي بشكل متواصل من قبل جهاز المخابرات خلال اقامتها في البلاد.

١٤ ديسمبر

اكدت التقارير الواردة من السجن ان عادل فليفل هدد بالاعتداء على احدى المواطنات الفاضلات اذا لم يوافق زوجها على توقيع «اعترافات» مزورة. وكانت زوجة الشاب علي عباس علي عبد الله القطان، من منطقة البلاد القديم، قد استدعيت للتحقيق من قبل فليفل وتعرضت للتعذيب النفسي والجسدي على يديه. وبعد تهديد زوجها بالاعتداء عليها وجد الزوج نفسه مجبرا على توقيع الاعترافات التي اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني، توماس برايان، تحت اشراف ايان هندسون، وذلك للحفاظ على عرضه وشرفه. ومن بين التهم التي وجهت لعلي القطان مشاركته السلمية في المطالب الدستورية المشروعة. وهناك قلق شديد في الاوساط الحقوقية من استهداف اعراض المواطنين كمرحلة متطورة من التعذيب للقضاء على المطالب الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.
وعلم من جهة اخرى ان الاعتقالات التعسفية استمرت في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل من منطقة ابوصيبع يوم امس الاول (١٢ د يسمبر) كل من: علي محمد عباس الزاكي، ٢٠، واخيه عباس، ١٦، السيد نزار السيد مكي، ١٦، عبد الهادي جعفر، ١٩، علي يوسف الصايغ، ١٨. وجاء اعتقالهم بعد امر استدعاء الى مركزالتعذيب. وفي ٦ ديسمبر اعتقل من منطقة الديه الشاب محمد سلمان حيدر، ٢٦، ويقبع حاليا بمركز التعذيب بالحوض الجاف. وكان عدد من المواطنين قد اعتقلوا في ٢٥ نوفمبر عرف من بينهم كل من محمد احمد العكري، ٢٥، السيد صادق السيد مجيد، ٢٥، علي عبد الله سعد، ١٦. وبعد تعذيب وحشي لمدة اسبوع كامل اطلق سراحهم.
وهناك قلق شديد على حياة المواطن الشيخ حميد الشملان، الذي اعتقل الشهر الماضي ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. وسبب اعتقال هذا الشيخ الجليل هو اقامته صلاة الجماعة باحد مساجد مدينة حمد بعد اغلاق الجامع الرئيسي فيها. واعتبرت الحكومة تصرفه ذلك تحديا لها، اذ كان عليه ان يتوقف عن الصلاة امتثالا لاوامر وزارة الداخلية. واعتقل الشهر الماضي ايضا الحاج محمد حسن محمد حسين من منطقة سترة (والد الفتاة رملة التي تعرضت للاعتقال عدة مرات). وهذا المواطن هو خال الدكتور سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى.
وعلى صعيد آخر قامت المعارضة البحرينية في لندن الليلة الماضية باعتصام احتجاجي امام فندق الدورشستر حيث دعا السفير البحريني الى حفل استقبال بمناسبة عيد الجلوس. ووزعت خلال الاعتصام الذي استمر قرابة الساعتين منشورات وصور ملونة حول التعذيب الذي يتعرض له ابناء البحرين في السجون. ووقف على باب الفندق احد موظفي السفارة وبدأ بمصادرة ما في ايدي الضيوف من منشورات. واتصل مسؤولو السفارة بالشرطة عدة مرات طالبين منهم انهاء الاعتصام، ولكن باءت جهودهم بالفشل. وبعد انتهاء حفل الاستقبال حصل اغلب المدعوين على نسخ من ادبيات المعارضة.
وعلى صعيد آخر نوقشت يوم امس قضية البحرين بمجلس اللوردات البريطاني بطلب من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان الذي سأل الحكومة عما اذا كانت قضية حقوق الانسان والديمقراطية قد أثيرت خلال زيارة الامير الى لندن الشهر الماضي. فأجابت البارونة سكوتلاند اوف أسثال، الوكيلة البرلمانية لوزير الخارجية قائلة ان وزير الخارجية اثار القضية مع نظيره البحريني في اطار سياسة «الحوار البناء» مع حكومة البحرين. ورحبت بخطوات الامير التي اتخذها باتجاه الوحدة الوطنية وتطوير اوضاع حقوق الانسن منذ صعوده الى الحكم، وقالت انه قدم المساعدة والنصيحة حول قضايا حقوق الانسان. ثم طرح اللورد ايفبوري سؤالا آخر حول ما اذا طرحت الحكومة البريطانية موضوع الديمقراطية في البحرين وما اذا شجعت الحكومة البحرينية على الدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية. فأجابت البارونة: لقد تحدثت حكومة صاحبة الجلالة مع الامير. ووجدنا ان سياسة «الحوار البناء» حول القضايا الحساسة مثل حقوق الانسان اكثر نجاحا من الاساليب الاخرى. ومن الطبيعي ان هذه فرصة للتحاور بشكل جيد مع الامير للاسراع بالعملية الديمقراطية العامة. ونحن متفائلون جدا بان تلك الحكومة سوف تتفاعل مع القضايا التي طرحناها».
ثم طرحت تعليقات اخرى قبل ان يكرر اللورد ايفبوري سؤاله حول ما اذا كانت قضية الديمقراطية قد طرحت بوضوح، فأجابت البارونة: «ليس لدي جواب محدد على هذا السؤال. ولكنني اعلم ان مواضيع حساسة طرحت.... وسوف اكتب للورد النبيل جوابا محددا».

١٥ ديسمبر

شوهدت في اليومين الماضيين مظاهر احتجاجية سلمية عديدة، وذلك بمناسبة ذكرى عيد الشهداء الذي يصادف هذا اليوم. ففي نقاط عديدة على شارع البديع العام كانت هناك حرائق صغيرة في اطارات السيارات خصوصا بالقرب من منطقتي كرانة وابوصيبع. كما شوهدت شعارات كثيرة منها: «البرلمان والحرية»، «المبعدون والمساجين في ذمة الحكومة»، «نطالب بالاصلاح السياسي والاقتصادي»، «نريد حلا جذريا لا مجلسا بلديا فقط».
وعلم جهة اخرى ان الحكومة منعت لجنة حقوق الانسان التي كان الامير قد أمر بتشكيلها بمجلس الشورى المعين من الاحتفال باليوم العالمي للاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ ديسمبر. وامتثالا لذلك القرار تم الغاء المعرض الذي كانت اللجنة قد أعدته، ولم ينشر برايان رئيس اللجنة بالمناسبة للامم المتحدة بالمناسبة. ولم تشر وسائل الاعلام من قريب او بعيد لهذه المناسبة.

في هذه الاجواء استقبل الخطاب الاميري بقدر كبير من الحذر. فهناك قبول بالانتخابات البلدية التي أقر الامير بانها كانت موجودة في البلاد منذ مطلع القرن، ولكن هناك استياء لعدم تطرق الخطاب الى مشروع عام للمصالحة الوطنية والغاء قوانين الطوارىء التي تصادر الحريات العامة بشكل كامل. واتفق معارضون سياسيون داخل البحرين على ان مشروع الانتخابات في اي بلد يجب ان تصاحبه اجواء من الحرية المدعومة بتشريعات قانونية تمنع القمع وتجرم التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وفي غياب كل ذلك فان الانتخابات التي تتم تحت حراب جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان باشراف ايان هندرسون لا يمكن ان تمثل تطورا حقيقيا. ومن هنا فان النضال من اجل اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين والغاء قوانين الطوارىء، سوف يستمر بالاساليب السلمية التي اتسمت بها حركة شعب البحرين.

ومن جهة ثانية قال وزير بريطاني رفيع المستوى في رسالة الى رئيس منظمة حقوقية مرموقة ان وزير الخارجية اثار قضية حقوق الانسان في البحرين مع الامير خلال زيارته الاخيرة الى بريطانيا «انسجاما مع السياسة القائمة للحوار البناء حول هذه القضية». وقال الوزير: «لقد رحب (وزير الخارجية) بالخطوات الايجابية للامير التي اتخذها تجاه الوحدة الوطنية وتحسين اوضاع حقوق الانسان في البحرين منذ صعوده الى الحكم، وعرض (الوزير) مساعدتنا ونصيحتنا. واشير الى ان خطوات الامير قد لاقت كذلك ترحيبا من قبل اعضاء المعارضة في رسالة وجهتها الى الامير مؤخرا».
واضاف الوزير في رسالته: «ان سفارتنا في البحرين استلمت توجيهات بمراقبة الوضع عن كثب. فنحن ايضا نريد ان نرى تطورا مستمرا في حقوق الانسان، وانني اقدر بشكل كامل قلق لجنتكم التي تقوم باعمال قيمة».
وعلم من جهة اخرى ان قلقا كبيرا يسود اجواء النوادي والصناديق الخيرية بعد ان قرر عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب التي شكلت بعد قيام الانتفاضة الالتقاء باعضائها. وقد ابلغت تلك المؤسسات الخيرية بهذا القرار عبر المخاتير الذين عينتهم وزارة الداخلية في المنامة. ويخشى هؤلاء من ان توجه لهم تهديدات جديدة او تقلص انشطتهم او يتم اخضاعها لمراقبة جهاز التعذيب الذي يمثل عطية الله احد اعمدته الرئيسية.
وعلم كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين، عضو لجنة العريضة الشعبية، ما يزال يقبع في زنزانة انفرادية عقابا له لرفضه التوقيع على اعترافات اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ولا يعرف شيء عن صحته غير ان هناك قلقا كبيرا من تدهورها بسبب غياب العناية الصحية المطلوبة. كما علم ان كلا من الاستاذ عمران حسين عمران والشيخ علي عاشور والشيخ محمد مجيد الرياش معتقلون ظلما في عنبر واحد بسجن جو، ويعانون من سوء المعاملة والتهديدات المتواصلة. وقد مضى على اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته حوالي اربع سنوات.

١٦ ديسمبر

شن جهاز التعذيب الحكومي في اليومين الماضيين حملة اعتقالات واستدعاءات بالجملة لابناء البحرين، وذلك في محاولة يائسة لمنع اي احتفاء شعبي بذكرى عيد الشهداء. فقد اعتقل يوم امس الاول الشاب هاني محمد عيسى، ١٨، من منطقة كرزكان ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. وطلب جهاز التعذيب من اكثر من عشرين شخصا الذهاب الى مراكز التعذيب يومي امس واليوم، الامر الذي أزعج المواطنين واعتبر استمرارا لسياسات القمع، وتساطوا عما اذا كان ذلك هو الهدية التي تقدمها الحكومة للشعب بمناسبة عيد الجلوس. وعرف من بين الذين استدعوا للتحقيق من منطقة كرزكان كل من: حبيب حسن مهدي، ٢٣، محمد حسن مهدي، ٢٠، حسين علي حسن، ٨٢٢ احمد سلمان، ٢٩، علي عبد الكريم عيد، ٢٦، هاني محمد الفردان، ٢٣، جاسم محمد الفردان، ٣١، احمد عيسى محمد، ٢٥، عبد الجليل عيسى محمد، ٢٦، جعفر علي كتاب، ٣٠، علي جواد، ٢١، عبد الواحد سعيد، ٢٥، حسن عبد الله عاشور، ٢٧، احمد صالح الشيخ، ٢٧، حسين صالح الشيخ، ٢٣، حسن احمد عاشور، ٣٢، عباس حسن، ٢١. وهناك آخرون تم استدعاؤهم من مناطق اخرى ولم تتوفر اسماؤهم بعد.
ويخشى على هؤلاء من التعذيب الوحشي خلال جلسات التحقيق. وفي الوقت نفسه شوهدت شعارات وطنية كثيرة على جدران منطقة باربار يوم امس وفي مناطق اخرى.
و من جهة اخرى استقبلت المعارضة البحرينية خطاب الامير بمناسبة ١٦ ديسمبر بمشاعر متباينة غلب عليها الشعور بخيبة الامل خصوصا بسبب غياب مشروع اصلاح وطني شامل. فبعد سلسلة من التصريحات والتلميحات الرسمية بوجود مشروع اصلاحي، كان هناك أمل بان يعلن الامير عن مشروع متكامل لحل الازمة السياسية في البلاد قبل دخول الالفية الجديدة، وتوقع البعض ان يحدث ذلك هذا اليوم (١٦ ديسمبر)، ولكن لم يحدث ذلك مع الاسف. ومع ذلك فقد كان لقرار الامير بالسماح بانتخابات بلدية صدى ايجابي في النفوس لان كل خطوة على طريق تأسيس دولة القانون والسماح بالمشاركة الشعبية هي خطوة بالاتجاه الصحيح، ولكن، كما قال الخطاب الاميري، فقد كانت المجالس البلدية المنتخبة موجودة في البلاد منذ العشرينات من هذا القرن. وطالبت المعارضة بنشر اسماء المشمولين بالعفو الاميري الذي تضمنه الخطاب. وكان عدد كبير من المعتقلين قد انهوا فترات السجن المحكومين بها ولم يطلق سراحهم. كما ان هناك مئات الموقوفين بدون تهمة او محاكمة.
ووصف حقوقيون مرموقون قرار اطلاق سراح هؤلاء بانه «تكفير عن الخطيئة». ولوحظ اجماع شعبي على ضرورة حل الازمة السياسية بالاستجابة للمطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين.واعتبرت ان الغاء قوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وقوانين العقوبات التي صدرت بعد حل المجلس الوطني، ضرورة للمصالحة الوطنية الشاملة.
ومن جهة اخرى وجه كل من الاستاذين عبد الرحمن النعيمي وحسين موسى خطابين خلال الندوة التي عقدت يوم امس بمبنى مجلس اللوردات البريطاني حول الوضع في البحرين. وجاء في خطاب الاستاذ النعيمي شكر لمنظمي الندوة، وذكر فيها استمرار الاوضاع السيئة في البلاد ومن بينها الاعداد الكبيرة من المعتقلين والمبعدين ومنع الحريات النقابية ورفض الامير مقابلة لجنة العريضة الشعبية. وتوجه الى اعضاء البرلمان البريطاني للضغط على حكومة البحرين لكي تستجيب للمطالب الشعبية العادلة. اما الاستاذ العكري فقد طرح القضية من زاوية استمرار انتهاكات حقوق الانسان بصفته رئيسا للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين مؤكدا استمرار تطبيق قوانين الطوارىء والتعذيب والاعتقال والعقاب الجماعي واغلاق دور العبادة ومنع عودة المواطنين الى بلادهم. وقال انه

يوميات البحرين في ديسمبر ١٩٩٩

ومن جهة اخرى اهتمت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية الليلة الماضية بالوضع البحريني، وشاهد اعضاؤها المجتمعون في العاصمة البريطانية الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة قبل ثلاثة اسابيع. وعبر الحاضرون عن دهشتهم لمدى عمق الازمة السياسية والحقوقية في البحرين وتعهدوا بمناصرة شعب البحرين لنيل حقوقه المشروعة. ووصف رئيس اللجنة السيد ستيفن سولي، عمل اللجنة دفاعا عن شعب البحرين معتبرا ذلك جزءا من مهمة اللجنة. وسأل محام آخر عما اذا كانت حكومة البحرين قد اخذت بالتوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الشهير حول محكمة امن الدولة، وعندما عرف الحاضرون ان هذه المحكمة السيئة الصيت ما تزال تصدر احكامها الظالمة بحق ابناء البحرين ازداد غضبهم وتعهدوا بعمل المزيد.

١٧ ديسمبر

في تطور خطير اعتقلت في الساعات الاولى من صباح امس الاول المواطنة حليمة حسن سديف احمد، ٢٠، من منطقة الخارجية بسترة، بعد عدوان وحشي على منزل عائلتها. وأصيبت العائلة بالهلع الشديد حيث كان جميع افرادها نائمين. ولم يعرف شيء عن مصيرها بعد. والمواطنة حليمة طالبة علوم دينية باحدى المدارس الاهلية. وجاء اعتقال هذه المواطنة ضمن موجة من الاعتقالات التي طالب عددا كبيرا من المواطنين.

واكدت تقارير موثقة ان جهاز التعذيب سلط كلبا شرسا على الشاب محمد صالح الشيخ، من منطقة كرزكان، يوم امس الاول. وقام هذا الكلب بتمزيق ملابس الشاب وايذائه امام مرأى الجلادين. وبعد ذلك امسكوا بالشاب وبدأوا بتعذيبه بصورة وحشية، ولم يعرف عنه شيء منذ اعتقاله. وقد عرف من بين الذين اعتقلوا يوم امس الاول من منطقة المعامير كل من: حسن احمد عيسى، ٢٢، واخيه كريم، ٢٠، جواد علي يعقوب، ٢٠، واخيه محسن، ١٩. وافرج عنهم بعد بضع ساعات بعد ان تعرضوا للتعذيب الوحشي وعلقوا من ايديهم وارجلهم. كما اعتقل في ١٥ ديسمبر من منطقة سند كل من: حسين مهدي، ١٧، محمد خليل، ١٧، عباس منصور، ١٧. وقد اعتقل هؤلاء من الشارع العام، حيث حاصرتهم مفرزة من قوات التعذيب، واعتقلوا على الفور وضربوا ضربا مبرحا. وشوهدت في الصباح بقع الدماء على الارض في المنطقة التي اعتقلوا بها. واعتقل في اليوم التالي من المنطقة نفسها ايضا السيد جعفر السيد سلمان، ١٨. جاءت هذه الاعتقالات في الوقت الذي تسعى الحكومة فيه للتظاهر بانها تمارس عملية انفتاح وتطوير. ورأى المراقبون في تلك الاعتقالات دليلا قويا آخر على ضرورة اعادة العمل بدستور البلاد والغاء قوانين الطوارىء كأساس لاية مصالحة وطنية والتخلي عن سياسة الشعارات البراقة التي لا توفر الامن للمواطنين، بل تكرس سياسات العدوان الظالم على ابناء البحرين. وكان المواطنون قد احيوا في اليومين الماضيين الذكرى الخامسة لعيد الشهداء وهو اليوم الذي سقط فيه اول شهيدين مضرجين بالدماء بعد ان امر رئيس الوزراء قبل خمسة اعوام باطلاق النار عليهما ظلما وعدوانا، والشهيدان هما هاني خميس وهاني الوسطي. وقام المواطنون يوم امس الاول بتقديم الورود الى عائلات الشهداء بهذه المناسبة وفي كل وردة وضعت بطاقة تهنئة لاسرة كل شهيد.

واشعلت حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيارات بالشارع العام عند مدخل السنابس وتسبب ذلك في ايقاف حركة المرور فترة طويلة. وتكرر العمل نفسه على الشارع العام بالقرب من منطقة ابوصيبع ، وكذلك في مدينة حمد. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق من بينها مدينة حمد. وانتشرت الشعارات الدستورية في مناطق كثيرة بهذه المناسبة. ففي منطقة المعامير غطت الشعارات جدران المنطقة حتى وصلت الى الشارع العام. ومن بين ما كتب: «الصمت يولد الانفجار»، «ابا جميل انت جميل وقدمت كل جميل»، «في عيد الشهداء نعاهد الشهداء باننا باقون باقون باقون»، وفي منطقة السنابس شوهدت شعارات كثيرة منها: «يوم المظلوم على الظالم اشد من يوم الظالم على المظلوم»، «السلام على الشهداء»، «عام جديد وعزم لا يلين». وفي منطقة باربار كتبت شعارات باللغتين العربية والانجليزية. وشوهدت بمنطقة الدمستان شعارات وطنية كثيرة ايضا. وكان جهاز التعذيب قد بث جنوده في اغلب مناطق البحرين في محاولة يائسة لمنع المواطنين من احياء ذكرى شهدائهم، ولكنه باء بالفشل. ونصبت نقطة تفتيش بين مدخل الديه الشمالي ومركز المعارض، وقال شهود عيان ان عددا كبيرا من الشباب اوقفوا بجانب جدار بالقرب من نقطة التفتيش.

وقد حظي موقف المعارضة من خطاب الامير باهتمام وسائل الاعلام العالمية. فقد بثت وكالتا انباء رويتر والفرنسية موقف المعارضة بوضوح. ونشرت الاسوشيتد برس تغطية لخطاب الامير جاء فيه بعض الملاحظات المهمة. ومما جاء في التقرير بعد ذكر خطاب الامير: «لم يشر الشيخ حمد في خطابه اليوم الى احياء المجلس الوطني، ولم يحدد متى ستعقد الانتخابات المحلية. وكان البحرين من الدول الاولى في المنطقة التي مارست الديمقراطية. فقد انشئت المجالس البلدية في بداية القرن وسمح للمرأة بالتصويت في الاربعينات عندما كانت لا تزال تحت الحكم البريطاني. وفي ١٩٧٣، اي بعد عامين من الاستقلال نبتت البحرين دستورا ليبراليا واقامت انتخابات للمجلس الوطني . ولكن بعد احتجاجات من رئيس الوزراء بان المجلس المنتخب يعيق اعمال الحكومة حل الشيخ عيسى المجلس وعلق الدستور في ١٩٧٥». وعلق احد المراقبين على هذا التقرير بقوله: «بدأ القرن الماضي بالانتخابات البلدية واعطاء المرأة حق التصويت، وها نحن نبدأ القرن الجديد بهذين الامرين، فهل سيكون القرن الجديد نسخة للقرن المنصرم؟ نعوذ بالله من ذلك».

٢٠ ديسمبر

تواصلت الحملة الشرسة لاعتقال المزيد من ابناء البحرين ظلما وعدوانا. وعرف من بين الذين اعتقلوا في الايام القليلة الماضية من منطقة مركوبان كل من: ابراهيم عبد النبي حبيب، حبيب علي حبيب، محمد منصور عبد علي الخضران، ناضر خليل العنصرة. ولم يعرف عن مصيرهم شيء حتى الآن. هذا في الوقت الذي ازدادت فيه مشاعر الغضب الشعبي لاعتقال السيدة حليمة الحاج حسن سديف، من منطقة الخارجية بسترة قبل يومين. وتجدر الاشارة الى ان زوج هذه المواطنة، علي الخياط، كان محكوما بالسجن ثلاث سنوات بسبب مطالبته بالحقوق الدستورية. وجاءت هذه الاعتقالات لتكرس الصورة القاتمة في البحرين مع نهاية القرن الحالي واستشراف الالفية المقبلة.

وعلم من جهة اخرى ان المواطنين في مناطق عديدة واصلوا يوم امس فعالياتهم السلمية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وشوهدت في سماء منطقة الديه يوم امس بالونات كتبت عليها الشعارات الوطنية وحملت صورة الشيخ علي سلمان. ووقف المواطنون في المناطق المجاورة يراقبون البالونات متجهة جنوبا. وشوهدت شعارات وطنية مكتوبة في مناطق اخرى.

وتأكد مجددا استمرار محاصرة الشيخ الجمري ومنعه من مغادرة منزله. وقامت القوات التي تحاصر المنزل بمنع الشيخ من مغادرة منزله عدة مرات في الايام الماضية. وهدد عادل فليفل باعتقال الشيخ ان قام بزيارة احد خارج منزله. وبرغم ذلك تصر حكومة البحرين على ان الشيخ حر في حركته. وجاءت الصور التي بثتها القناة الرابعة البريطانية مؤخرا لتؤكد استمرار الحصار على منزل الشيخ، حيث ظهر الجنود واقفين عند باب المنزل، الامر الذي أفشل خطة الحكومة في التشويش على الجرائم التي ترتكبها بحق الشيخ الجمري وبقية المواطنين.

وفي نيوزيلاندا عقدت يوم أمس ندوة بكنيسة سانت مارتن تحدث فيها احد افرادالمعارضة حول الوضع المتداعي في البحرين وغياب الحريات واستمرار تغييب الدستور والمجلس الوطني. وعرض بعد ذلك الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة البريطانية، ووزعت ادبيات المعارضة. وارتدى البعض ملابس رسمت عليها صور الشهداء واستغرب الحاضرون مما يجري في البحرين وسارعوا

هذا ما أعدته الحكومة للألفية الثالثة

تعد الدول عدتها لاستقبال القرن الجديد وتستعد للاحتفال به بشتى أنواع الاحتفالات باذلة من أجل ذلك الملايين بل المليارات ربما لأنها مناسبة لا تتكرر إلا كل الف عام ولا يشهدها أي إنسان أكثر من مرة واحده في حياته فكل هذه الدول تتسابق سعيا إلى جلب الأفضل لها و لشعوبها بوضع خطط تأمن مستقبلها ومستقبل شعوبها إيمانا منها بأن الشعب هو جزء لا يتجزأ من الدوله وأنه لاوجود لهذه الدوله بدونه إذ هو أحد مقوماتها الأسياسيه وان سعادته وإستقراره مرهون بسعادة و إستقرار تلك الدوله وإعطائه الحقوق و الحريات التي من حقه ان يتمتع بها كمواطن و كما يقرها كل دستور إذ أنه لايوجد على إي دستور ينص على مصادرة حقوق الفرد الدينيه والإجتماعيه والسياسيه وغيرها من الحقوق التي ليس من حق أحد سلبه اياها . ولذلك تضع هذه الدول الخطط لتنمية المورد البشري وتدريبه وتأهيله و الإرتقاء به نحو الأفضل ومنحه أهمية كبيره لتجعل منه كادرا يمكن الإستفادة منه لخدمة بلده وامته والسعي بها قدما نحو الأفضل . و أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك هو ماتقوم به دولة البحرين . ففي مجال التنمية البشريه فلقد قامت في السنوات الخمس الأخيره بتكثيف عمليات الإعتقال التعسفي وزجت بالكوادر في وفصل اخرين من اعمالهم و اخرين حرمتهم من إكمال داستهم في كل المراحل الدراسيه . أما على صعيد الحريه الدينيه فلقد سعت الى إغلاق دور العباده ووضعت القيود على أئمة المساجد ومنعت الإحتفالات الدينيه التي إعتاد المواطنون على إحيائها منذ مئات السنين وفي الوقت نفسه تتحدث صحفها عن الحريات الدينيه وأنها محفوظة على أكمل وجه وأظنها تقصد بذلك الديانات الأخرى غير الإسلاميه وإلا بماذا يمكننا تفسير إغلاق دور العباده ومنع إقامة الإحتفالات الدينيه . بماذا يمكننا تفسير نشر قواة مكافحة الشغب المدججه بالسلاح في أماكن متتعدده في أنحاء البلاد أثناء خروج المسيرات الدينية السلميه أهي لحفظ الأمن أم لذب الرعب في نفوس المواطنين العزل و محاربة معتقداتهم والإستهانة بها

هذا في الوقت الذي يصرح فيه أمير البلاد بدعوته الى حوار بين الإسلام والمسيحيه ويرفض التحاور مع إخوانه في العقيدة ورعيته التي هي أولى بهذا الحوار من غيرها وفي الوقت الذي يصرح فيه أثناء لقاءه أحد الشخصيات الأمريكيه بأن البحرين هي دولة القانون وأن الجميع تحت القانون نراه يتغاضى عن القتله الذين مازالت أيدهم ملطخة بدماء أبناء الشعب الأبرياء .

لقد قدم الأمير وعودا كثيره الى أبناء البلد حينما تسلم مقاليد الحكم ولكنه تم تنفيذ وعودا لم تعلن فهل أميرنا راض عنها ؟ . وهل هو راض عن التي يستعد لها الجلاوزة باعتقال الابرياء؟

دعنا الان نستعرض الإنجازات التي قامت بها دولة البحريين في نهاية هذا القرن :

- قتل العشرات من أبناء الشعب الأبرياء .
- إبعاد العشرات قسرا من المواطنين من العلماء و المثقفين و الطلبه .
- مصادرة ممتلكات بعض التجار والزج بهم في السجون بتهم واهيه .
- إغلاق المساجد ودور العباد ومنع إقامة الإحتفالات الدينيه وتقييد الحريات الدينيه والثقافيه أكثر من السابق .
- إعقال الكثير من العلماء وتقييد الاخرين الموجودين خارج السجن .
- محاولة تغيير التركيبه السكانيه بجلب مجموعات من المرتزقه يدعون ب "رجال الأمن" ومنحهم حقوقا لا يحصل عليها المواطنون الأصليون من أبناء البلد .
- تجويع المواطنين والظغط عليهم ماديا وضرب التجاره في البلد لإضعاف التجار وخلق فرص جديده لكي يمارس فيها أفراد العائله تجارتهم
- تقييد الحريات الاقتصاديه وحرية التجاره بإقتصار منح رخص مزاولة التجاره في الكثير من المشاريع الناجحة والمربحة على أبناء العائلة الخليفية وعلي رأسهم السيد "برسنتج" كما يسميه البعض أو كما يعرف محليا "أبو خمسين في المائة" أو كما أسماه والده "خليفه بن سلمان" أو الأشخاص المقربين منهم .
- كما هناك المزيد من الإنجازات التي لايتسع

يوميات البحرين في ديسمبر ١٩٩٩

بير عن رغبتهم في دعم نضال الشعب لاسترداد حقوقه المشروعة. كما صلى الحاضرون من اجل
ية الشعب، ووقعوا عريضة تساند المطالب. وكانت ندوة اخرى قد عقدت في ١٦ ديسمبر بمدرسة
ة لكنيسة سانت بول. ونظمت الندوة مؤسسة سيتي سيمينار التابعة لكرايست تشيرج، وحضر تلك
وة ممثلون عن منظمات حقوق الانسان النيوزيلاندية ومحامون ومثقفون. وعرض فيلم القناة الرابعة
ما. وتسائل الحاضرون عن وسائل التعذيب وطرقة بشكل خاص. ووقع الحاضرون كذلك عريضة
ة تطالب حكومة البحرين بوقف الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان واعادة العمل بدستور البلاد،
خاب المجلس الوطني.

ك اخبار اخرى متفرقة حول الفساد المالي والاداري في البلاد لم تتأكد بعد ننشرها في ما يلي:
رجل الاعمال السعودي الذي يمتلك قناة ART التلفزيونية ببناء فندق بالقرب من فندق الميريديان
امة ، فطلبت منه الحكومة شراء واجهة بحرية مقابل الفندق بمبالغ خيالية الامر الذي رفضه رجل
مال. فطلب منه ان يقبل بان يشاركه رئيس الوزراء في المشروع بنسبة النصف بدون ان يستثمر اي
خ في المشروع. ورفض رجل الاعمال ذلك ايضا وفضل وقف المشروع بدلا من الرضوخ لعملية
نزاز هذه. واغلقت الكويت «مكتب الكويت الفني» الذي كان يشرف على ادارة المشاريع التي تتبرع
يمة الكويت بانشائها في البحرين مثل المستشفيات والمدارس. وكأن المكتب قد أنشيء بعد ان قررت
كومة الكويت عدم تقديم مساعدات مالية مباشرة بل تنفيذ المشروعات بنفسها. وحاول رئيس الوزراء
ر من مرة ابتزاز الكويت بالاشارة الى رغبته في تحسين علاقاته مع صدام حسين. ولم يعرف بعد
ب غلق المكتب المذكور هذه المرة.

ديسمبر

صلت الاعتقالات في اليومين الماضيين في عدد من المناطق. فقد اعتقل من منطقة اسكان جدحفص
ية اشخاص بدون مبرر دستوري. وعرف من بين هؤلاء مواطنان هما هشام الحمار وناجي الحمار.
يعرف مكان اعتقالهم ويخشى عليهم من التعرض لتعذيب وحشي على ايدي جهاز التعذيب
كومي. كما اعتقل من منطقة الهملة في الساعات الاولى من ١٧ ديسمبر اربعة اشخاص لم تتوفر
اؤهم بعد. وعندما حاول اهلهم معرفة مصيرهم اخبرهم موظف ان «حالة المعتقلين مأساوية».
م ان ٤٥ مواطنا من المعتقلين ظلما وعدوانا قد أطلق سراحهم في اليومين الماضيين. وأغلب هؤلاء
ى فترة السجن التي اصدرتها بحقه محكمة امن الدولة السيئة الصيت. فمثلا من بين من اطلق
احهم مواطنون حكم عليهم بالسجن خمس سنوات قضوا منها اربع سنوات وعشرة شهور، ومن
اء المواطن سعيد سلمان عبدعلي من منطقة كرانة وميرزا سعيد من ابوصيبع. ولكن لم يصدر حتى
ى عفو عن اي سجين لم يكمل فترة عقوبته، خصوصا اذا طرح منها فترة المعاف. وما يزال هناك
ت المعتقلين الذين قضوا اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ويتصاعد القلق على وجه
صوصا حول الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته الذين يكملون الشهر المقبل اربع سنوات كاملة في
جن بدون تهمة او محاكمة. وحالة هؤلاء الابطال تعتبر انتهاكا صارخا حتى لقانون امن الدولة
سفي الذي يحدد فترة التوقيف بثلاث سنوات.

ى صعيد آخر وقع اكثر من عشرين شخصية من السياسيين والمثقفين والصحافيين والفنانين
ماركيين عريضة تدعم شعب البحرين في نضاله من اجل تحقيق حقوقه الدستورية. وجاء في
ريضة ما يلي: «نحن الموقعون ادناه، الساكنون في الدنمارك، نؤكد التزامنا بالمادة ٢١ من الاعلان
المي لحقوق الانسان الذي ينص على ان تكون «ارادة الشعب اساس الحكم، وهذه الارادة يعبر عنها
خابات دورية وحقيقية تجرى بالاقتراع السري او بأي وسيلة مماثلة» ونعلن دعمنا لشعب البحرين
ي يطالب باستعادة العمل بدستور بلاده والمجلس الوطني المنتخب، الذي حله الامير في ٢٦ اغسطس
١٩، ونطالب باحترام حق التعبير السلمي والتجمع في البحرين، وننادد بالسماح بعودة جميع
اطنين المبعدين الى بلادهم طبقا للقانون الدولي».

نت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قد أصدرت بيانا حول خطاب الامير تمنت فيه ان
قق الوعود التي اطلقها الامير. وجاء في البيان: «ان الخطوات التي أقدم عليها لعهد الجديد والتي
نا بها، تبقى محدودة بالقياس للاوضاع الراهنة، ولمتطلبات التوجهات التي أعلنها الامير في العديد
خطاباته». واضاف: «ان ضمان حقوق الانسان يتطلب تعبيرا عن نظرة الحكم الى المعارضين
ياسيين الذين تعتبرهم بمثابة «مجرمين بحق الدولة والمجتمع» حسب تصريح وزير الاعلام في لقائه
الصحافيين الذين يغطون احتفالات العيد الوطني». وبعد ترحيبه بوعود الامير انتهى البيان الى
ل: «نتطلع بأمل الى ذلك اليوم الذي يعلن فيه عن عودة العمل بالدستور بكامل مواده وقيام المجلس
طني المنتخب ذي الصلاحية التشريعية والرقابية».

ديسمبر

ظهور معلومات خطيرة حول التعذيب النفسي والجسدي الذي تتعرض له المواطنة حليمة حسن
يف في زنزانات التعذيب، يدخل الوضع مجددا مرحلة غامضة عشية القرن الحادي والعشرين.
ول التقارير ان حليمة اعتقلت من الشارع العام قبل خمسة ايام وتعرضت للضرب الوحشي
تعذيب عند اعتقالها على ايدي عناصر المخابرات. ثم نقلت الى مركز مدينة عيسى حيث تعرضت
زيد من التعذيب النفسي والجسدي. ووصفت تقارير مؤكدة الوضع الذي تعيشه هذه المواطنة
ريفة داخل السجن بانه «مأساوي». وذكرت تلك التقارير ان الاعتداء على حرمات ابناء البحرين
تمر مؤخرا. ففي ٢٠ ديسمبر اعتقلت مواطنتان محترمتان هما فاطمة سلمان مكي سلمان، ٢٤،
ية عبد العزيز اسماعيل، ٢٠، من منطقة الخارجية بسترة وتعرضتا للاهانات والتعذيب قبل السماح
، بالعودة الى منازلهن بانتظار قرار جهاز التعذيب بشأنهن.

ساعد عدد المعتقلين في اليومين الماضيين، وشملت الاعتقالات اطفالا. ففي ٢٠ ديسمبر اعتقل من
لقة الشاخورة الطفل السيد مرتضى السيد جعفر السيد سلمان، ١٤ عاما، من منزله ليلا، وبعد ان
سى ليلة ويوما تحت التعذيب افرج عنه في اليوم التالي. وكان قد اعتقل سابقا لمدة ستة شهور. وفي
ديسمبر اعتقل من منطقة ابوصيبع الطفل حسين عيسى عطية، ١٤، وضرب ضربا مبرحا قبل
راج عنه في اليوم نفسه. وكان هذا الطفل خارجا من منزله بعد الافطار عند وقوع الاعتداء عليه.
ى مراقبون حقوقيون ان سياسة الحكومة الآن تعتمد مبدأ الحاق اكبر الاذى بالاطفال واطلاق
احهم قبل ان تصل انباء اعتقالهم الى المنظمات الحقوقية الدولية. ومن منطقة الدراز اعتقل الشاب
مد علي عبد العزيز، ١٧، ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. واعتقل من منطقة إسكان جدحفص
من احمد عبد الهادي القصاب، ٢٣، السيد هاشم السيد حميد، ٢٢، مالك احمد حمود درويش،
، والسيد رائد السيد حميد. وافرج عن الاخير فقط في اليوم التالي بعد ان تعرض للتعذيب في مبنى
نابرات. ومن منطقة السنابس اعتقل يوم امس الاول الشاب محمد علي اوال، ٢١، واطلق سراحه يوم
س بعد معاملة سيئة للغاية. وكان الشاب محمد خليل ابراهيم محمد، ١٧، من منطقة سند قد اعتقل
١٥ ديسمبر وتم تفتيش منزله وتخريب بعض محتوياته، وعندما اعترضت والدته على اعتقاله اعتقلت

وذكرت التقارير الواردة من سجن جو ان النقيب رياض فزاع هو المسؤول عن تعرض المعتقلين في ذلك السجن للتعذيب المتواصل ووضعهم في زنزانات انفرادية لمدد طويلة. ويحاول هذا الجلاد منع المعتقلين من الاذان او القيام باي نشاط آخر. وعلم من جهة اخرى ان رئيس قسم التعذيب، الشيخ خالد بن محمد بن سلمان ال خليفة، اصدر مؤخرا قرارا بمنع الشيخ الجمري من مغادرة بني جمرة او الالتقاء ببعض الشخصيات. ويسمح بخروجه فقط لتأدية الصلاة احيانا في المسجد المجاور لمنزله. وقبل صدور القرار كان ضباط التعذيب يصاحبون الشيخ الجمري عندما يذهب لزيارة اي شخص. وجاء القرار بناء على طلب من فليفل.. وفي الوقت نفسه انتشرت الشعارات الوطنية في مناطق عديدة من بينها ابوصيبع، وبعضها يطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري. كما طبعت صور الشيخ الجمري وصور الشيخ عيسى احمد قاسم على جدران منطقة السنابس.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن. ونشر المقال بعنوان: «اقلام جاهلة تشوه صورة المعارضة وتحاول منع صدور العفو الاميري». وجاء في البيان ترحيب الكاتب بتشكيل لجنة حقوق الانسان، ورأى ان الامير استند في ذلك الى مواد الدستور. كما رأى ان تشكيل اللجنة يضع على الحكومة مسؤولية الوفاء الكامل بالتزاماتها ازاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ودستور البلاد، الذي يقول انهما متوافقان في اغلب المواد المتعلقة بحقوق الانسان. واعتبر انشاء مجلس الشورى محاولة غير موفقة لتجاوز الدستور قائلا: «بما ان مجلس الشورى غير دستوري، فانه قد حمل دحض نفسه بنفسه من ان يرقى الى مستوى السلطة التشريعية ولوشكليا.. انه لا يعني الشعب من امره شيئا لا من قريب ولا من بعيد، وليس بذي اهمية أدخلت فيه المرأة ام اخرجت منه ... او تم انتخاب نصفه وعين النصف الآخر». وطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد والسماح بانتخاب مجلس وطني لان ذلك، على حد تعبيره «امر لا محالة قادم» ثم تطرق الى محاولة بعض الجهات الحكومية اهانة المواطنين واذلالهم عندما يصدر امر اميري باطلاق سراحهم واعتبر ذلك محاولة لتشويه سمعة الامير. وانتهى المقال بالقول: «ان الامير يهدف من ورائها (الخطوات الاصلاحية) الى تحرير الانسان البحريني من ضيم يسكن نفسه، وحزن يعتصر قلبه، لانه امير حر، ويريد ان يجعل من شعبه شعبا حرا، ذلك انه لا يعرف الحر الا احرار مثله».

---

٢٤ ديسمبر

ما يزال القلق يحيط باوضاع السجناء الذي تجاوزت فترة سجنهم اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء مهدي سهوان وعلي التيتون. كما ان هناك من انهى فترة حكمه ولم يفرج عنه برغم مرور شهور طويلة على ذلك، ومن هؤلاء عبد الغني المسباح وجابر الشعلة. ونقل هؤلاء مؤخرا الى جهة غير مغلومة، الامر الذي أثار القلق على حياتهم. وتأكدت الانباء عن ارتكاب النقيب رياض الفزاع (اردني الجنسية) جرائم فظيعة بحق المعتقلين البحرينيين. وعلم كذلك ان عدد الذين تم الافراج عنهم حتى الآن بعد خطاب الامير لم يتجاوز ال ٤٥ شخصا بالرغم من ان قرار الامير يقضي باطلاق سراح ١٩٥ معتقلا. وجاء الافراج عن هؤلاء بطريقة فيها محاولة لاذلالهم حيث اخرجوا من غرف التعذيب الى الشارع العام بالقرب من القلعة ولم يتم اطلاع اهلهم على ذلك، وكان عليهم ان يبحثوا عن وسيلة نقل الى منازلهم بعد ان قضى بعضهم اكثر من اربعة اعوام في السجن.

وما يزال القلق يخيم على نفوس ابناء البحرين منذ اعتقال المواطنة حليمة سديف التي اختطفتها قوات التعذيب من منزلها قبل اسبوع. وما تزال معتقلة حتى الآن في اوضاع سيئة للغاية حسب ما قالته مصادر مطلعة. كما ان منزل الصادق بالقفول ما يزال مغلقا منذ اكثر من شهرين. وفي الوقت الذي يكثف فيه الصائمون عبادتهم يجدون ابواب هذا المسجد مغلقة بوجههم، كما تجد السيدة حليمة سديف نفسها تحت رحمة الجلادين.

ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT ثلاثة بيانات تصف فيها انتهاكات جديدة لحقوق الانسان وتطالب بتحسينها. وفي البيان الاول طرحت المنظمة اسماء الذين اعتقلوا خلال شهري نوفمبر وديسمبر وقدرتهم باكثر من اربعين شخصا بينهم عدد من الاطفال. وقالت المنظمة ان عادل فليفل هدد زوجة احد المعتقلين بالاغتصاب اذا لم يوقع زوجها على افادات مزورة. وجاء في البيان كذلك قصة العدوان الحكومي الآثم على عدد من المنازل بمنطقة كرزكان في ١٦ ديسمبر، واعتقال السيدة حليمة سديف. وطالبت المنظمة بوقف تعذيب هؤلاء واطلاق سراحهم فورا، واجراء تحقيق للكشف عن مدبري الاعتقالات التعسفية وتقديمهم للمحاكمة وضمان احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية. وطالبت بالكتابة الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية. وصدر البيان الثاني حول تهديد عادل فليفل لزوجة السجين علي عباس علي عبد الله القطان بالاعتداء وقيامه بتعذيبها. وطالبت بالتحقيق في ذلك وتقديم من يثبت ممارسته التعذيب الى محاكمة عادلة. اما البيان الثالث فكان حول اعتقال عدد من الاطفال من بينهم حسين ابو مدن، ١٧، وعباس محمد عباس الزاكي، ١٦، والسيد نزار السيد مكي، ١٦، وعلي عباس سعيد ،١٦. وطالبت بوقف التعذيب النفسي والجسدي لهؤلاء والتحقيق في جريمة اعتقالهم التعسفي وتقديم مرتكبيها الى المحاكمة.

وعلى صعيد آخر صنفت الامم المتحدة دولة البحرين بين الدول العربية التي تنفق على مشتريات السلاح مبالغ ضخمة بينما لا تهتم بالتنمية البشرية. وقال السيد حازم ببلاوي، الامين العام للمفوضية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للامم المتحدة في مؤتمر صحافي في بيروت ان الدول العربية انفقت ما معدله ٨,٨ بالمائة من اجمالي انتاجها الوطني في مجال التسلح بينما انفقت اقل من ذلك كثيرا على التنمية البشرية. وجاءت البحرين ضمن قائمة الدول التي فشلت في تخصيص اموال كافية للتنمية البشرية، بالرغم من التقارير التي يصدرها فيصل عبد القادر لصالح حكومة البحرين.

وفي لندن نشرت جريدة «القدس العربي» في عددها لهذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول خطاب الامير الاخير. ورحب الكاتب فيه بالخطوات التي اتخذها الامير في الشهور الاخيرة ومنها اطلاق سراح بعض الموقوفين والذين انهوا احكام السجن التي صدرت بحقهم ظلما والسماح بعودة بعض المبعدين والاعلان عن انتخابات بلدية. وقال الاستاذ النعيمي ان هذه الانتخابات كان معمولا بها في مطلع القرن وتمنى ان لا يكون القرن المقبل نسخة للقرن المنصرم من حيث المآسي والآلام التي مر بها الشعب. وناشد الامير ان يتخذ قرار اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس

بأمل كبير نستقبل ما هو آت

ارحلي الى غير رجعة، ايتها الايام السوداء، فلقد خيمت في ارجائنا طويلا، وأرخيت بكلاكلك حتى خشينا بقاءك طوال الدهر. فما أثقلك على النفوس، وما أحلك ظلامك الدامس، وما أكثر الوحوش التي عاثت في الارض فسادا وخرابا مستفيدة من طول ليلك. ولقد ظننا انك ستبقين بأرضنا حتى تقوم الساعة، فأشعلنا المصابيح تباعا، وانطفأ واحدها تلو الآخر، زرافات ووحدانا، بينما كان الذئب يفتك بالاحرار والابرياء. كان كل مصباح أقوى نورا من الآخر. نظرنا في السماء فرأينا النجوم تتوارى عن الانظار في عتمة قاتلة، وشيئا فشيئا توارى النور حتى انتابتنا الرهبة. وعندما بزغ البدر لم يلبث ان توارى عن الانظار ولما يكتمل، أهكذا تتوارى البدور في سمائنا؟ عشرات البدور خسفت في لياليك السوداء، فلكأن سماءك ثقب أسود يبتلع المجرات كلها بدون سبب.

مرحبا بالليالي المشرقة، فلقد بدأت تطل في الاجواء معلنة بزوغ فجر جديد على هذه الارض المثقلة بالهموم والاحزان. صرخات الشهداء كسرت صمتها القاتل، وارواحهم التي تتحرك في سمائها صعودا الى السماء أضفت عليها بهجة وجمالا. ودعوات المؤمنين في بطونها كانت هواتف مع العالم العلوي تستمد منه العون والقوة على الاعداء. فهل ترد دعوات الصائمين؟ لقد تعلمنا ان دعوة المظلوم لا ترد، وان دعاء الام في حق ولدها مستجاب، وعلمنا ايضا ان امهات الشهداء لم ينسين فلذات اكبادهن، وان بكاءهن لم ينته لان قاتليهم ما يزالون يتمتعون بحماية الحاكم. لقد أقسمن ان لا يسكتن على الضيم وان يجهرن بالقول بعد ان ظلمن حتى تصل اصواتهن الى كل مكان ويتم القبض على القتلة والسفاحين. انهن يبحثن عن مجتمع تسوده العدالة، فيؤخذ للمظلوم من الظالم ويقتص من القاتل لذوي المغدور، وهن جادات في بحثهن، معهن قلوب الناس في كل مكان. لن يهدأ لهن بال حتى تسود العدالة وينتهي ظلم الحاكم وجلاوزته.

ليال مشرقة، هكذا نرى ايامنا المقبلات، أليس مع اليسر يسرا، وهل بعد الظلام الا نور الفجر؟ قد يطول الانتظار ولكن لا بد من مجيء الصباح، فالليالي السوداء التي أقظت مضاجع النائمين برعدها وبرقها وخسوف اقمارها توشك على الانتهاء. نستقبل ما هو آت من الايام بأمل المؤمنين بربهم المتوكلين عليه، الراجين لما عنده، الرافضين عطاء من سواه، المستقيمين على دربه، الزاهدين في دنيا الظالمين. فبعد ان قضى هؤلاء المؤمنون ايامهم جهادا ضد الظلم والظالمين فقد آن لهم ان يستريحوا قليلا بانتظار الفجر. لقد أثخنتهم الجراح ولكن قلوبهم أقوى من تلك الجراح، فهم لا يئنون ولا يتأوهون بل تختلج شفاههم بذكر الله، وهم لا يبحثون عن نعيم زائل بل يتطلعون الى ما عند الله. يخرج أصغرهم الى الشارع ليلا ليسجل خواطره على حائط مهجور، وهو يعلم ان التعبير عما يجول في النفس حرام في سنّة الاستبداد وقوانينه، يخرج لابسا كفنه، يكرر النطق بالشهادتين، منفتحا على ربه متطلعا للصعود الى عالم الملكوت الاعلى ليعيش مع من سبقوه بالايمان والشهادة. مسيرة طويلة في عالم الايمان، وجدت لها امتدادات في بلادنا الصغيرة، فاذا الجميع يسلكون دربا واحدا يأخذ بهم الى الخلود والبقاء.

نودع عهدا أسود، وداعا أبديا، فمن منا يريد ان يعيشه مرة اخرى؟ قلوبنا تهفو الى لقاء الاحبة الذين سطروا على طريق مجاهدته أروع الملاحم، لتنهل من معينهم الصافي ما يعينها على السير. ان الطريق طويل وطويل، يحتاج السائر فيه الى زاد كثير من الايمان والتقوى والصبر والصفاء. ما أحلى ان تودع عهدا أسود، وما أجمل ان تنتظر فجر عهد جديد تأمل ان يكون خاليا من الضغائن والاحقاد التي خلفها العهد البائد. نتكلم بلغة الواثقين من ذلك، المؤمنين بوعد الله لعباده الصالحين. فدولة الظلم ساعة، ودولة الحق الى قيام الساعة. وهل ثمة ظلم أكبر من قتل الابرياء والاعتداء على الحرمات والاستهانة بحقوق البشر وسلب أمن الناس؟ نشعر بالسعادة ونحن نقتفي خطوات الذين سبقونا بالايمان، فنلتقي على ذلك الطريق بقوافل الحق تقطع الفيافي نحو مستقبل واعد، بعيدا عن عالم القتلة والسفاحين. نسمع ورائنا أصوات الناعقين ولاحسي قصاع الظالمين، لكنها اصوات تخفت كلما ابتعدت القوافل عن العهد الاسود. ستبقى الارادة قوية لدى اولئك الذين امتطوا صهوات خيولهم او الحفاة الذين تركوا ديارهم على حين غرة، فهم جميعا مصممون على بلوغ وادي الامان والاستقرار في عالم الخلود حيث العدل و القسط والاستقرار.

آمال عريضة وتطلعات شعب وأمنيات جميلة، بكل ذلك نستقبل الآتي من الايام ونترك وراءنا ما أدبر منها. على هذه الطريق ودعت أحبابي منذ قرون وسنين، وعرفت ان طريقنا طويل وطويل، وان منازلة الظالمين ليس رحلة ترفيه او استمتاعا، بل هو صراع حول الوجود والشرف والكرامة. وثمن الكرامة كبير وطريق العزة وعر فيه الاشواك والصخور. ولكن ما أجمل ان يعيش الانسان وفيا لمبادئه، صادقا مع نفسه وربه، محافظا على قيمه ومثله. وما أتعس اولئك الذين يعيشون على موت الآخرين ويقتاتون على اموال الفقراء والمستضعفين. بروح العزة والكرامة نستقبل القرن الجديد متطلعين لما عند الله، وما عند الله خير وأبقى، و العاقبة للمتقين.. وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

عنفوان وشهامة

رفرفي طيرَ أنسي انه يومُ عرسي
ودّع الشعب ثائرا مرارةَ أمس
وتلالا بصُبحه سناءُ لشمس
ملأ الحبُ قلبَه بأجمل حسّ
طرق السعدُ بابَه بعد نحس
وتلقت خياله نجمة ذات خمس
آه يا ليلُ لو تُشق بفأس
وتُوارى عن الورى ظلامةُ رجس
وتضوع الورود عطرا برمس
يومها نرتوي شرابا بكأس
وعد الله ظالمينا بنكس
واشترى عيشهم بقيمة بخس
ثم يأتي القصاص نفسا بنفس
يصبح الظلم حاكما وبالعار يمسي
ويفوز الشهيد حرا ويسمو برأس
وينادي الشباب من كل جنس
انني صامد بعزم وبأس
أصنع المجد من غياهب حبس
وأعزي الحمي عن الدما بالتأسي
وأحيّي شبابنا بحفلة عرسي

قرن جديد نأمل ان يكون خيرا - التتمة من ص ١

كما ان الممارسات القمعية لم تتوقف لحظة، بينما يراد من المعارضة التوقف عن انشطتها الاعلامية والحقوقية. وينطلق الامل من ادراك ان الشعب في الداخل والخارج أصبح أوعى من ان تستغفله خطوات محدودة او تخيفه سياسات محكومة بالفشل. فالبحريني الناشط يعادل الفا من المرتزقة، لانه يؤمن بمبدأ وينطلق من ظلامة واقعة عليه، ويتوكل بعد ذلك على الله المقتدر الجبار، ولذلك فهو يحقق الشيء الكثير في مقابل ما تحققه الحكومة. وفي الوقت الذي تدعو المعارضة فيه الى الحوار من اجل الاتفاق مع النظام على خطوات عملية لانهاء الازمة فانها لا تتخلى عن حقها في الدفاع السياسي المشروع عن النفس والحقوق، ولن توقف نشاطها السلمي يوما قبل ان تتحقق المطالب العادلة. ولن تسكت على اعتقال مواطن بدون سبب، بل ستفعل كل ما بوسعها للدفاع عنه.

ان ابناء البحرين بشر يحبون الخير والسلام، ولكنهم لن يسمحوا لاحد يوما باهانتهم او المساس بكرامتهم. وهم مستعدون لمواجهة عملاء السلطة اينما كانوا بالكلمة القوية والموقف الشامخ، كما حدث الشهر الماضي بنادي الخريجين عندما تصدى المواطنون الواعون لعضوين من مجلس الشورى وقلبوا الطاولة على رأسيهما بالمنطق والحجة والدليل والبرهان. وبدا عملاء السلطة اقزاما يضحك الآخرون عليهم، بينما ساد التصفيق والاشادة بكل كلمة

المتساوية. هذه حقيقة ربما تكون وراء استمرار الحكومة في رفض الاصلاحات السياسية المطلوبة، ولكنه رفض له ثمنه السياسي الباهض على القوى الرافضة للاصلاح. فالامير، اذا قرر ان يكون حاكما حقيقيا وليس صوريا، سوف يجد نفسه مطالبا بمواقف قوية ضد تلك القوى الرافضة للاصلاح، وعليها ان تقرر حينئذ بين مواجهة الحاكم ومعه الشعب او الفرار من الساحة، كما فعل الكثيرون من المستبدين والديكتاتوريين. فليس امام من سفك دماء المواطنين واعتدى على حرماتهم سوى النكوص والخزي والسقوط.

نكرر مجددا ان الامل يزداد يوما بعد آخر، بحتمية انتصار منطق الحق والعدل على منطق الظلم والاستبداد والقتل والتعذيب. ومع حلول العام الجديد فان هذا الامل يتضاعف خصوصا مع بروز ملامح النصر سواء عبر قرارات خجولة تصدر بين الحين والآخر ام من خلال الصمود الذي يؤكد استمرار قمع السلطة وارهابها. كما ان تلاحم الموقف الشعبي بعد مرور خمس سنوات على الانتفاضة عامل آخر يدفع للامل الكبير بقرب موعد الحصاد. واذا كان هناك من يشعر بغير ذلك فعليه ان يقرأ اسفار التاريخ من جهة وآيات القرآن الكريم من جهة اخرى ليستمد منها ما يساعده على الصمود ويقوي الامل في نفسه وروحه ويجعله اشمخ هاما من القتلة والجلادين. ان النتيجة محتومة لاصحاب الحق والمظلومين، فدولة الظلم